مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

للسنة
الثانية والأربعون

Vol. 42, No.1; Jan. 2024

عدد يناير 2024

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

مجلة البحوث الإدارية
المجلد الثاني والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٤

الفقر وعلاقته بالعوامل الديموغرافية والاقتصادية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥/ ٢٠٢٠

Poverty and its relationship to demographic and economic factors in Egypt during the period from 2005/2020

مقدم من الباحث

عمرو محمد عبد الفتاح على

Amr Mohamed Abdel Fattah Ali

رئيس الإدارة المركزية للصحة والسكان- قطاع التنمية البشرية- وزارة المالية

٢٠٢٣

أولاً: مقدمـــة

الفقر مشكلة ذات أبعاد أجتماعية واقتصادية تواجهها العديد من الدول النامية والمتقدمة وتحاول التغلب عليها منها في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، حيث انها تمثل عقبة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالنظر على مصر نجد أن ثلث سكان مصر يعانى من الفقر حيث وصل نسبة السكان تحت خط الفقر الى ٢٩.٧٪ في عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ [١] رغم أن هذا كان مصاحباً لارتفاع معدل النمو الاقتصادى، لذلك كان من الضرورى البحث عن كيفية التخفيف من هذه المشكلة ودراسة تباين العلاقة بين العوامل الديموغرافية والإقتصادية للسكان ومؤشرات الفقر فى مصر.

١- مشكلة البحث

ارتفاع معدلات الفقر بمصر فى اتجاهاً تصاعدياً بشكل دائم خلال الفترة من خلال فترة الدراسة، حيث يعانى ثلث سكان مصر من الفقر حيث وصل نسبة السكان تحت خط الفقر الى ٢٩.٧٪ في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ رغم أن هذا كان مصاحباً لارتفاع معدل النمو الاقتصادى، لذلك كان من الضرورى البحث عن كيفية التخفيف من هذه المشكلة من خلال دراسة العلاقة بين العوامل الديموغرافية والإقتصادية للسكان ومؤشرات الفقر فى مصر.

٢- أهمية البحث

يتناول البحث موضوع يحظى بأهمية كبيرة، حيث أن دراسة العوامل التى تؤثر على الفقر فى مصر للتغلب عليها يعتبر أحد أبرز اهتمامات الحكومة المصرية، حيث أن هناك احتياج إلى مزيد من الدراسات [٢]للوصول إلى أفضل الطرق للحد من مشكلة الفقر فى مصر، وعلى ذلك تقوم هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين العوامل الديموغرافية والإقتصادية للسكان وتأثيرها على مستوى الفقر فى مصر

٣- أهداف البحث

يستهدف هذا البحث التعرف على العلاقة بين العوامل الديموغرافية والإقتصادية ومستوى الفقر فى مصر، وذلك من خلال دراسة الأهداف التالية:

١- تحليل مؤشرات الفقر فى مصر خلال فترة الدراسة .

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، سنوات مختلفة.

٢- تحليل العوامل الديموغرافية لأفراد الأسرة وعلاقتها بالفقر فى مصر .

٣- تحليل العوامل الإقتصادية وعلاقتها بالفقر فى مصر .

٤- فروض البحث

١-هناك علاقة بين العوامل الديموغرافية للسكان وارتفاع مستوى الفقر فى مصر .

٢- هناك علاقة بين العوامل الإقتصادية وارتفاع مستوى الفقر فى مصر.

٥- طرق وأساليب البحث العلمى المستخدمة

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يستخدم الباحث الأساليب المعتمدة فى الدراسات الأقتصادية، وقد تم التركيز فى الدراسة الحالية على :

١- المنهج الوصفى : والذى يقوم على دراسة المشكلة وتحديد جوانبها من خلال تجميع البيانات والمعلومات من الكتابات العلمية باللغة العربية والاجنبية والمقالات والدويات والتقارير العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة ثم تنظيمها وتصنيفها وتحليلها والتعبير عنها بحيث يؤدى ذلك الى استناجات تساهم في التعبير والتطوير.

٢ -المنهج التحليلى: لشرح وتحليل مختلف العوامل الديموغرافية للسكان والعوامل الإقتصادية والأحصاءات المرتبطة بالدراسة وأثرها على مؤشرات الفقر فى مصر خلال فترة الدراسة .

٦- خطة البحث :

ينقسم هيكل البحث إلى ما يلى :

١- مفهوم الفقر وأهم مؤشراته المطبقة فى مصر.

٢- العوامل الديمواغرفية للسكان فى مصر خلال فترة الدراسة.

٣- العوامل الإقتصادية فى مصر خلال فترة الدراسة .

ثانياً : مفهوم الفقر وأهم مؤشراته المطبقة فى مصر:

١- مفهوم الفقر :

أن تعريف الفقر وكيفية قياسه والتخفيف من حدته كانت دائما قضايا محل خلاف على مر العقود حيث يختلف تعريف الفقر حسب البلدان والثقافات والأزمنة، إلا أنه من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادى، التي تتجلى أهم مظاهرها في إنخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً وتدنى الحالة الصحية والوضع المعيشى والمستوى السكنى والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرضى والاعاقة البطالة والكوارث والأزمات [٣]

كما يعتبر الفقر ظاهرة مركبة تجمع بين ابعاد موضوعية (الدخل – الملكية– المهنة– الطبقة) وذاتية (كاسلوب الحياة – الإنفاق – الاستهلاك– الوعى الثقافي) [٤].

٢-: مؤشرات قياس الفقر :

أهم مؤشرات الفقر المطبقة فى مصر هو خط الفقر المطلق .

–خط الفقر المطلق poverty Absolute :

يشير خط الفقر المطلق إلى عتبة الدخل الدنيا التي لا يمكن للافراد تحتها تلبية احتياجاتهم الأساسية والتي تعتبر حيوية من أجل البقاء[٥]، ونظراُ لتعـــدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية للمجتمع من سلع استهلاكية غذائية، وسلع استهلاكية غير غذائية فقد تم تمييز خط الفقر المطلق الى نوعين أولهما خط فقر الغذاء (خط الفقر المدقع)، على اعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء .والأخر هو خط فقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى.

- **خط فقر الغذاء (خط الفقر المدقع Extreme Poverty):**

يعرف بأنه مستوى الدخل الذى بدونه لا يستطيع الفرد الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي تمكنه من البقاء على قيد الحياة [٦]وقد حدده البنك الدولى بواحد دولار بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار لعام ١٩٩٣[٧]وقد تم رفع الحد

[٣] محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد٣، ١٩٩٦، ص١..

[٤] الجيلاني النوني،" "اشكالية الفقر والمقاربات النظرية المفسرة له"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقى، ٢٠٢٠، المجلد ٧، العدد ٢، ص ٣٥٩.

[٥] مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،" قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامى"، ٢٠١٥، ص٩.

[6] Programme des nations unies pour le développement . rapport mondiale sur le Développement humaine . 1997 . p 17.

الأدنى للفقر الى ١.٢٥ دولار مقاساً بالقوة الشرائية للدولار لعام ٢٠٠٥، وأخيراً تم تعديله الى ١.٩ دولار مقاساً بالقوة الشرائية للدولار لعام ٢٠١١ وهو ما يتم استخدامه الان لمقارنة الفقر المدقع بين الدول[٨].

-خط فقر الغذاء مضافا إليه احتياجات أخرى ضرورية (خط الفقر الأعلى):

وترجع هذه الطريقة الى مولي أورشانسكي (١٩٦٣-١٩٦٥) [٩] ، وتم استخدامها حيث أنه لا يمكن حصر الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها الحياة الإنسانية في الاحتياجات الغذائية فقط، حيث يوجد احتياجات أخرى ضرورية غير غذائية مثل السكن،الملبس ،المواصلات والتعليم وغيرها من الحاجات الأخرى التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد أو الأسر.

٣- مؤشرات الفقر في مصر :

يتم متابعة تطور مؤشرات الفقر في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ على النحو التالى :

١- : تطور معدل الفقر المطلق :

وفقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥، حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ من خلال الجدول رقم (١) فقد تبين زيادة معدل الفقر المطلق من ١٩.٦٪ خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٩.٧٪ خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبالتالي زيادة عدد الفقراء من ١٣.٧ مليون شخص فقير الى ٢٩.٦ مليون شخص خلال ذات الفترة، حيث أن ارتفاع معدل الفقر المطلق خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ٢٠١٩/٢٠٢٠ من ١٩.٦٪ إلى ٢٩.٦٪ أدى الى إضافة ١٥.٩ مليون مواطن ضمن الفقراء، وهذه الفئات الفقيرة تعيش تحت خط الفقر القومى وهو الخط الذى يمثل تكلفة السلع والخدمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل الطعام والملبس والمسكن وخدمات التعليم والصحة وقيمة هذا الخط على مستوى الدولة حالياً يبلغ نحو ١٠٢٨٤ جنيها سنوياً أي نحو ٨٥٧ جنيها

[7] Shaohua Chen and Martin Ravalliona, Absolute poverty measures for the developing world, 1981–2004, Development Research Group, World Bank, Washington, DC 20433,2007,p.2.

[8] Marcio Cruz et, Ending Extreme Poverty and Sharing Prosperity: Progress and Policies, World Bank Group, Policy Research Notes,2015,pp3,6.

[9] INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA, "Poverty and its measurement The presentation of a range of methods to obtain measures of poverty" Op Cit,p5."

شهرياً للفرد [١٠]، ورغم ذلك فإن معدل الفقر المطلق يعد كبيراً حيث أنه وصل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٢٩.٧٪ وذلك يعنى أن أكثر من ربع السكان يعانى من الفقر المطلق، كما تبين أيضاً أن معدل الفقر المطلق عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ أكبر من معدل الفقر في سنة الأساس مما يعنى أن الزيادة السنوية البطيئة في معدل النمو الأقتصادى والذى تم الإشارة اليها في جدول رقم (٩) لم تكن كافية لتخفيض معدلات الفقر مما يعنى أن التركيز على زيادة معدل النمو الأقتصادى دون مراعاة البعد الاجتماعى للفئات الفقيرة لا يؤدى إلى تحقيق عائد جيد يؤثر على معدلات الفقر إذا ما علمنا أن الفقراء الذين يعانون من الفقر المطلق يعيشون بالقرب من الفئات الأخرى المعرضة للدخول في دائرة الفقر والتي تعيش بالقرب من خط الفقر القومى ولا يزيد دخلهم كثيراً عن الفئات التي دخلت في دائرة الفقر إلا بالقليل.

جدول رقم (١) تطور معدل الفقر المطلق في مصر
خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩

العام	معدل الفقر المطلق %	عدد الفقراء بالمليون
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩.٦	١٣.٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢١.٦	١٦.٤
٢٠١١/٢٠١٠	٢٥.٢	٢٠.١
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦.٣	٢٢
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٧.٨	٢٥
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٢.٥	٣١.٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٩.٧	٢٩.٦

المصدر : معدل الفقر المطلق من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، وعدد الفقراء تم احتسابها بمعرفة الباحث وفقا لعدد السكان في مصر من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

[١٠] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠٢٠/٢٠١٩،ص١.

وهناك أكثر من خط للفقر المطلق حدده البنك الدولى عند الحد الأعلى هو ٣.٢٠ دولار، ٥.٥٠ دولار للفرد في اليوم مقاساً بالقوة الشرائية لعام ٢٠١١، والجدول رقم (٢) يوضح نسبة الفقراء وعدد الفقراء في مصر عند الخطين المشار اليهما:

جدول رقم (٢) نسبة الفقر وعدد الفقراء

خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠

العام	خط فقر ٣.٢٠ دولار		خط فقر ٥.٥٠ دولار	
	نسبة الفقر %	عدد الفقراء بالمليون	نسبة الفقر %	عدد الفقراء بالمليون
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣٥.٤٣	٢٦.٢٧	٧٧.٧	٥٧.٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٣.٤٦	٢٦.٦	٧٧.٤	٦١.٦
٢٠١٠/٢٠١١	٢٣.٦٦	١٩.٥٨	٧٠.٥	٥٨.٣
٢٠١٢/٢٠١٣	١٨.٩٩	١٦.٤١	٦٧.٧	٥٨.٥
٢٠١٥/٢٠١٦	١٨.١٥	١٦.٧٨	٦٤.٣	٥٩.٥
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٨.٨٨	٢٧.٨	٧٢.٦	٧٠.٠

Source: public.knoema.com/kxllrj/poverty-and-inequity-database

وأذا كان الحد الأدنى للأجور في مصر في عام ٢٠٢٠ هو ٢٤٠٠ جنيها شهرياً، وهو أكبر من قيمة خط الفقر القومى البالغ نحو ٨٥٧ جنيها شهرياً، وأذا ما افتراضنا أن الحد الأدنى للأجور هو خط الفقر القومى في مصر، فإن عدد الفقراء في الدولة سوف يزيد، حيث سيصبح الحد الأدنى اليومى للفرد أو العامل هو ٨٠ جنيه وهو يعادل تقريباً سعر صرف الدولار حوالى ٤.٥ دولار [١١] يومياً مما يعنى أن نسبة الفقر ستصبح ٧٢.٦٪ وأن عدد السكان الفقراء سوف يزيد ليصل الى ٧٠ مليون نسمة وهو رقم مفزع [١٢].

نستخلص مما سبق أن خط الفقر القومى في مصر لابد من مراجعته حيث أن الخط الحالي للفقر لا يعبر عن التكلفة الحقيقية لمستوى المعيشة في مصر .

[١١] تم احتسابه بقسمة الحد الأدنى للفرد أو العامل وهو ٨٠ جنيه / سعر الصرف في ذات الفترة وهو ١٧.٧.

[١٢] وزارة التموين والتجارة الداخلية تصرف بطاقات التموين للفرد/ للعامل أذا كان دخله لا يزيد عن ٢٤٠٠ جنيها إذا كان من العاملين بالحكومة ، ولا يزيد عن ١٥٠٠ جنيه أذا كان من أصحاب المعاشات وهذا يعنى أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى حددته الحكومة يتراوح ما بين ١٥٠٠ جنيه – ٢٤٠٠ جنيها .

٢- تطور معدل الفقر المدقع :

وفقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥، حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ من خلال الجدول رقم (٣) فقد تبين زيادة معدل الفقر المدقع من ٣.٦٪ خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٤.٥٪ خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبالتالي زيادة عدد الفقراء المدقعين من ٢.٦ مليون شخص الى ٤.٥ مليون شخص خلال ذات الفترة، حيث أن ارتفاع معدل الفقر المدقع خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ٢٠١٩/٢٠٢٠ من ٣.٦٪ إلى ٤.٥٪ مما يعنى زيادة عدد الفقراء المدقعين خلال تلك الفترة الى ما يقرب من ١.٩ مليون مواطن وهؤلاء المواطنين غير قادرين على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية حتى لو قاموا بإنفاق كل مواردهم على الغذاء .

جدول رقم (٣) تطور معدل الفقر المدقع في مصر

خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠

العام	معدل الفقر المدقع %	عدد الفقراء بالمليون
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣.٦	٢.٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٦.١	٤.٦
٢٠١٠/٢٠١١	٤.٨	٣.٨
٢٠١٢/٢٠١٣	٤.٤	٣.٧
٢٠١٥/٢٠١٦	٥.٣	٤.٨
٢٠١٧/٢٠١٨	٦.٢	٥.٩
٢٠١٩/٢٠٢٠	٤.٥	٤.٥

المصدر : معدل الفقر المدقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، وعدد الفقراء تم احتسابها بمعرفة الباحث وفقا لعدد السكان في مصر من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

٣- : مؤشر الفقر متعدد الأبعاد :

هو مؤشر تم اعتماده بداية من عام ٢٠١٠ ويركز هذا المؤشر على الحرمان من ثلاثة أبعاد وهى التعليم والصحة ومستوى المعيشة [١٣]، والجدول رقم (١/١٠) يبين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد من واقع تقرير التنمية البشرية الذى يصدره البرنامج الانمائى للأمم المتحدة .

جدول رقم (٤) تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٤

سنة المسح	دليل الفقر متعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد	شدة الحرمان %	السكان المعرضون لخطر الفقر متعدد الأبعاد %	حصة ابعاد الحرمان فى الفقرمتعدد الأبعاد		
					تعليم %	صحة %	مستوى معيشة%
٢٠٠٨	٠.٠٣	٦,٧٤٠,٠٠٠	٤٠.٤	٦.٩	١٨.٠	١٦.٩	٠.٩
٢٠١٠	٠.٠٢٤	٤,٦٩٩,٠٠٠	٤٠.٧	٧.٢	٤٨.١	٣٧.٣	١٤.٥
٢٠١٢	٠.٠٣٦	٥,٢٥٩,٠٠٠	٤٠.٣	٨.٦	٤١.٨	٤٥.٦	١٢.٦
٢٠١٤	٠.٠٢٠	٤,٧٣٧,٠٠٠	٣٧.٦	٦.١	٥٣.١	٤٠.٠	٦.٩

المصدر : البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية، من عام ٢٠١٠-٢٠٢١.

يتضح من الجدول رقم (٤)، وفقًا لبيانات المسح من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤ أي قبل صياغة رؤية مصر ٢٠٣٠،أو تنفيذ خارطة الحماية الاجتماعية التي يتم تنفيذها الآن ، فقد تبين أنه على الرغم من تناقص دليل الفقر متعدد الأبعاد[١٤]، من ٠.٠٣ عام٢٠٠٨ إلى ٠.٠٢٠عام ٢٠١٤ نتيجة تناقص السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد[١٥]، من ٦.٧ مليون نسمة إلى ٤.٧ مليون نسمة خلال ذات الفترة، وأيضا تناقص نسبة السكان الذين يعانون من شدة الحرمان[١٦]، نتيجة الفقر متعدد الأبعاد من ٤٠.٤٪ إلى ٣٧.٦٪ خلال نفس الفترة، وتناقص السكان المعرضون لخطر الفقر متعدد الأبعاد من ٦.٩٪ إلى ٦.١٪، إلا أنه تبين تزايد نسبة الحرمان من التعليم من ١٨٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٥٣.١٪ في عام ٢٠١٤،

[١٣] تقرير التنمية البشرية عام "٢٠١٠، برنامج الأمم المتحدة الانمائى،ص٢٦..
[١٤] دليل الفقر متعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان .
[١٥] عدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد: هو عدد السكان الذين يعانون من حرمان ترجح حدته بنسبة ٣٣٪ على الأقل .
[١٦] شدة الحرمان في حالة الفقر متعدد الأبعاد : متوسط نسبة الحرمان الذى يعانى منه الأشخاص الذين يعيشون في الفقر متعدد الأبعاد.

كما تزيدات نسبة الحرمان من الصحة خلال ذات الفترة من ١٦.٩٪ إلى ٤٠٪ في عام ٢٠١٤. وكذا نسبة الحرمان من مستوى المعيشة من ٠.٩٪ إلى ٦.٩٪ ، كما تبين أن عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد يفوق عدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع خلال ذات الفترة، وهو ما يتطلب من الدولة المصرية إعادة النظر في السياسات التعليمية والصحية والإجتماعية .

ثالثاً : العوامل الديمواغرفية للسكان في مصر خلال فترة الدراسة. يؤدى عدم حصول أفراد المجتمع على الحد الأدنى من الأحتياجات الأساسية إلى ظهور الفقر، لذلك كان من الضرورى الوقوف على أهم الخصائص الديموغرافية لأفراد الأسرة (حجم الأسرة ، الموقع الجغرافى للأسرة، نسبة الأعالة لأفراد الأسرة، الحالة التعليمية لأفراد الأسرة، الحالة الصحية لأفراد الأسرة) ومدى تأثيرهاعلى الفقر فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

١- حجم الأسرة :

يؤدي كبر حجم الأسرة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي تدهور مستوى المعيشة[١٧]، حيث أن وفقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠) فقد تبين أن ارتفاع حجم الأسرة يؤدى الى ارتفاع معدلات الفقر نسبياً عن الاسر صغيرة الحجم وهو ما يوضحة الشكل رقم (١) :

شكل رقم (١)

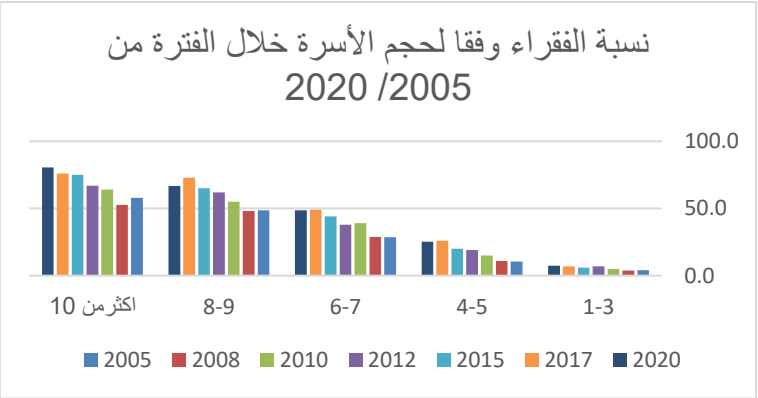

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك سنوات مختلفة.

يتبين من الشكل رقم (١) أن هناك علاقة بين حجم الأسرة وتزايد نسبة الفقر حيث أنه وفقا لمؤشرات حجم الأسرة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٢٠ فقد تبين أن نسبة الفقر عام ٢٠٠٥ قد بلغت ٤.١٪ للأفراد الذين يعيشون في الأسر التي عدد أفرادها أقل

[17] - World Bank Institute " INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS , August 2005,p128.

من أربعة أفراد وقد ارتفعت إلى ٤٨.٧٪ للأفراد الذين يعيشون في أسر التى عدد أفرادها من ثمانية إلى تسعة، لتصل الى ٥٧.٩٪ للأفراد الذين يعيشون في الأسر التي يصل عدد أفرادها إلى أكثر من تسعة أفراد بينما في عام ٢٠٢٠ قد بلغت ٧.٥٪ للأفراد الذين يعيشون في الأسر التي عدد أفرادها أقل من أربعة أفراد وقد ارتفعت إلى ٦٦.٨٪ للأفراد الذين يعيشون في أسر التى عدد أفرادها من ثمانية إلى تسعة، لتصل الى ٨٠.٦٪ للأفراد الذين يعيشون في الأسر التي يصل عدد أفرادها إلى أكثر من تسعة أفراد.

٢- الموقع الجغرافى للأسرة :

لظاهرة الفقر بعد مكانى[١٨]،حيث تختلف باختلاف الأماكن الجغرافية سواء الحضرية منها أو الريفية[١٩]، وبالتطبيق على مصر نجد أن بيانات الجدول رقم (٥) تبين ارتفاع نسبة الفقراء خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الى ٢٠٢٠/٢٠١٩ في حضر الجمهورية من ١٠.١٪ الى ٢٣٪ بزيادة قدرها ١٢.٩٪، بينما ارتفعت في ريف الجمهورية خلال ذات الفترة من ٢٦.٨٪ الى ٣٤.٨٪ بزيادة قدرها ٨٪ مما يدل أن المناطق الريفية تعانى من الفقر اكثر من المناطق الحضرية .

الجدول رقم (٥)

نسبة الفقراء حسب الاقاليم الجغرافية

خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩

البيان	٢٠٠٥ /٢٠٠٤	٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)
حضر الجمهورية	١٠.١	٢٣	١٢.٩
ريف الجمهورية	٢٦.٨	٣٤.٨	٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك.

كما أنه بتحليل الفقر حسب محافظات الجمهورية وفقا للبيانات المتاحة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٤حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ والذى يوضحه الشكل رقم (٢) فقد تبين أن محافظات الوجه القبلى خلال العامين الماليين ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ٢٠١٨/٢٠١٧ هي الأكثر فقراً حيث بلغت أعلى نسبة في عام ٢٠٠٥ في محافظة أسيوط ٦١٪ يليها محافظة بنى سويف ٤٥٪ ثم محافظـتى سوهاج والمنيا نسبة ٤١٪ ، ٣٩٪ على التوالي ، في حين كانت أقل نسبة في محافظات السويس

[١٨] - خصائص الأسرة الفقيرة،" دراسة تحليلية من واقع بيانات بحث الدخل والانفاق " الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ٢٠٢٠،ص٤

[١٩] -خصائص رؤساء الأسرة الفقيرة في مصر،"الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع رقم ٧٢-١٣٠٠٧-٢٠١٤، أغسطس ٢٠١٤،ص٣.

ودمياط والقاهرة حيث بلغت ٢٪، ٣٪، ٥٪ على التوالي، وقد زادت النسبة في عام ٢٠١٨ حيث بلغت في محافظة أسيوط ٦٧٪ يليها محافظة سوهاج ٦٠٪ ثم محافظتى المنيا والاقصر ٥٥٪ بينما اقل نسبة في محافظة بورسعيد حيث بلغت ٩٪ وهو ما يعنى تركز الفقراء في محافظات صعيد مصر .

شكل رقم (٢)

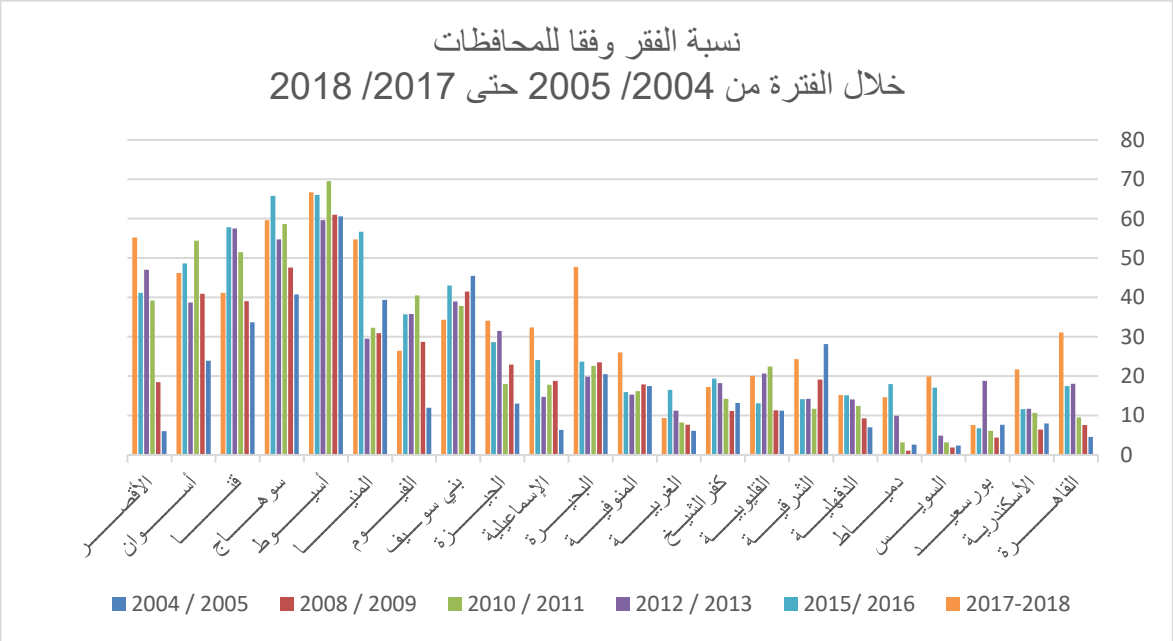

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك.

٣- نسبة الإعالة لأفراد الأسرة:

تعبر نسبة الإعالة عن نسبة عدد أفراد الأسرة الغير عاملة (سواء كانوا صغارًا أو كبارًا في الفئة العمرية أقل من ١٦ سنة وفوق ٦٠ سنة) إلى القوى العاملة في الأسرة، أي أنها تقيس العبء الذى يتحمله الأفراد العاملة في الأسرة، وارتفاع عدد المعالين في الأسرة يؤدى الى طلب هذه الأسرة مبلغ أكبر من المال لتلبية احتياجاتهم الأساسية ، مما يزيد من احتمال أن تكون هذه الأسرة فقيرة [٢٠].

وبالتطبيق على مصر نجدها تعانى من ارتفاع معدل الاعالة حيث بلغ معدل الاعالة لعام ٢٠٠٥ نسبة ٦٣.٣٪ بينما بلغ نسبة ٦٠.٨٪ لعام ٢٠٢٠[٢١]، وهو ما يعبر عن تدهور في مستوى معيشة الفقراء في مصر نتيجة لأن الشريحة السكانية غير العاملة والمعالة (أقل من ١٥ سنة وفوق سن ٦٥ سنة) أكبر

[20] Sikander, M.U. and M. Ahmed, 2008. "Household Determinants of Poverty in Punjab: A Logistic Regression Analysis of MICS (2003-04) Data Set". In 8th Global Conference on Business and Economics.p22.

[21] http:data, The World Bank.org/indicator..

من الشريحة السكانية العاملة أى أن أعداد المعالين أكبر من أعداد قوة العمل وبالتالي زيادة الأعباء التي تتحملها الفئات المنتجة في المجتمع .

٤- الحالة التعليمية لأفراد الأسرة :

التعليم هو أحد محددات رأس المال البشرى في أي دولة، وحصول أفراد الأسرة على مستوى تعليمى جيد يقلل من احتمالية وقوع أفراد الأسرة في دائرة الفقر[٢٢]حيث أن مستويات التعليم الأعلى تميل الى تحسين رفاهية الأسرة [٢٣] ، والشكل رقم (٣) يوضح نسبة الفقراء وفقا للحالة التعليمية في مصر :

شكل رقم (٣)

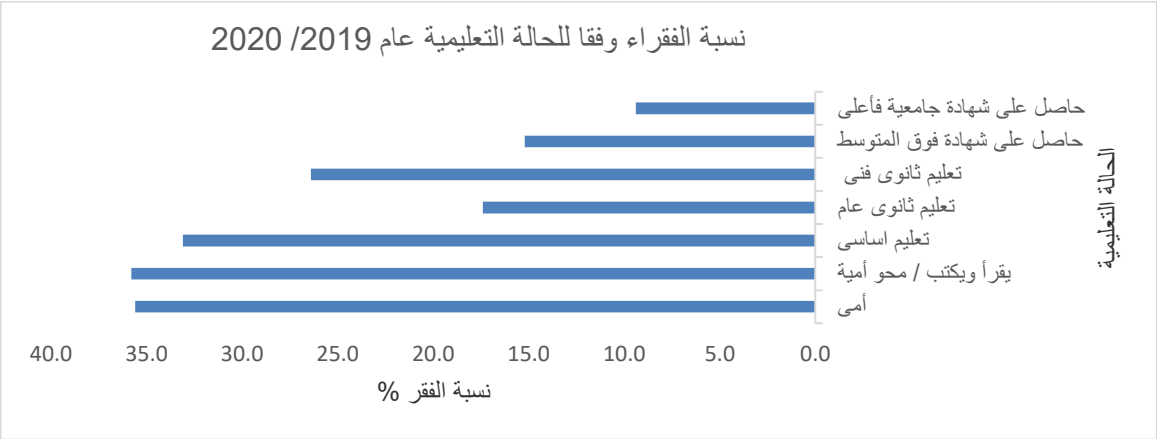

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك.

حيث يظهر الشكل رقم (٣) أن نسبة الفقر ترتفع كلما أنخفض المستوى التعليمى للأفراد، حيث بلغت نسبة ٣٥.٦٪ للافراد الأميين تقريباً ثلث الفقراء أميين، تتزايد لتصل الى نسبة ٣٥.٨٪ للافراد التي تقرأ وتكتب، ثم الـى نسبة ٣٣٪ للافراد الحاصلين على التعليم الأساسى،٢٦.٤٪ للافراد الحاصلين على تعليم ثانوى فنى وأخيراً تصل الى ٩.٤٪ للافراد الحاصلين على شهادة جامعية فأعلى.

[22] Sikander, M.U. and M. Ahmed, 2008. "Household Determinants of Poverty in Punjab: A Logistic Regression Analysis of MICS (2003-04) Data Set". In 8th Global Conference on Business and Economics,.,p22..

[23] Biyase, M., and Zwane, T., An Empirical Analysis of the Determinants of poverty and household welfare in South Africa,Article in The Journal of Developing Areas · January 2018.

٥-الحالة الصحية لأفراد الأسرة :

يوجد ارتباط بين مستويات الصحة المتدنية والفقر، حيث أن الفقراء من ناحية يعانون أمراض الفقر نتيجة سوء التغذية وغيرها، كما أنهم يعيشون في بيئات تفتقد الخدمات الأساسية من مياه نقية وصرف صحى وتخلص من المخلفات مما يؤدى الى تفاقم مشاكلهم الصحية، بالإضافة الى عدم قدرتهم على تحمل نفقات الرعاية الصحية وهو ما يؤدى الى إنخفاض إنتاجاتهم وصعوبة استقرارهم في أي عمل مما ينتج عنه إنخفاض دخولهم وإعادة إنتاج الفقر[٢٤] .

والشكل رقم (٤) يوضح العلاقة بين الفقر والصحة :

شكل رقم (٤) الحلقة المفرغة للعلاقة بين الصحة والفقر

صفات الفقراء ← تدنى الحالة الصحية ← إنخفاض الدخل

تدنى مستوى استخدام الخدمة الصحية في صورة بسبب:

-الافتقار الى الدخل النقدى

-المرض بسبب انتشار الامراض المزمنة .

-الناتج عن الانفاق من الجيب على الصحة.

-انخفاض القدرة على تمويل الخدمات الصحية مما يؤدى الى الامتناع عند استخدام الخدمات الصحية

-عدم الوصول الى المرافق الصحية لضعف البينة التحتية مثل انخفاض عدد المستشفيات في المناطق الريفية.

-سوء التغذية نتيجة الاعتماد على غذاء فقير في البروتينات.

الحرمان من التمويل الصحى مثل التامين حيث أن شركات التامين تستهدف الفئات الأعلى دخلاً

-ارتفاع معدلات الانجاب لارتفاع معدلات وفيات الأطفال أو لاعانة الأسرة على توفير مصادر للدخل

SOURCE : Wagstaff A(2002) ,. Poverty and health sector inequalities. Bulletin of the World Health Organization,80.97-105.

[٢٤] هبه الليثى واخرين، سياسات مكافحة الفقر في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جمعة القاهرة، ٢٠١٧، ص١١..

وبالتطبيق على مصر نجد انه نتيجة لإنخفاض الدخل النقدى للاسرة الفقيرة لزيادة عدد أفراد الأسرة فقد إنخفض الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية حيث بلغ نسبة ١٠.٣٪ للاسرة المكونة من ٣-٤ أفراد في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نسبة ١٠.٧٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وقد يرجع ذلك الى زيادة نسبة إنفاق الإسرة على الطعام والشراب [٢٥] ، كما نجد زيادة معدل وفيات الأطفال دون ٥ سنوات وهو ما يوضحه الشكل رقم (٥) .

شكل رقم (٥)

معدل وفيات الطفولة المبكرة (الوفيات لكل ١٠٠٠ مولود حى)

خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢١

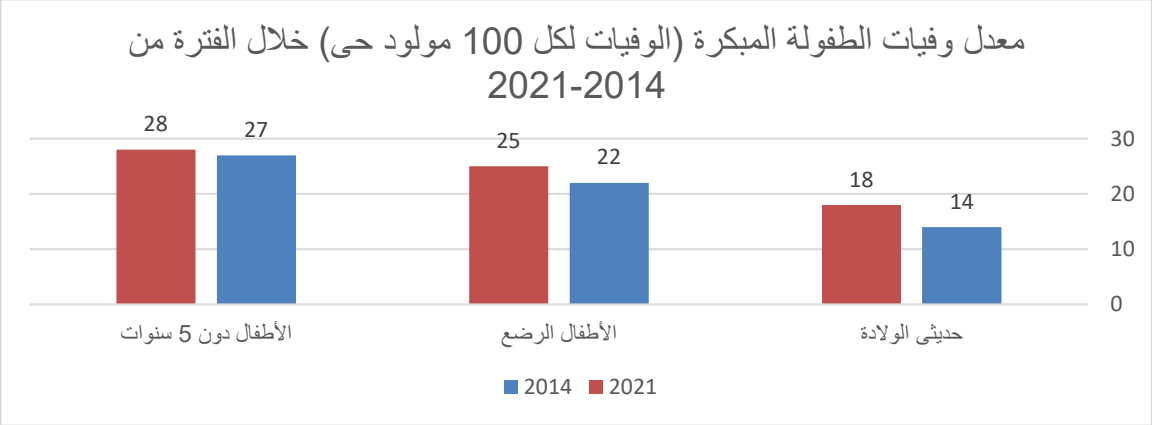

المصدر: المسح الصحى للاسرة المصرية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو ٢٠٢٢،ص١٨، ٢٨.

يتضح من الشكل السابق زيادة معدل الأطفال حديثى الولادة من ١٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود في ٢٠١٤ إلى ١٨ حالة وفاة في ٢٠٢١، وكذا معدل وفيات الأطفال الرضع من ٢٢ حالة لكل ١٠٠٠ مولود في ٢٠١٤ الى ٢٥ حالة في ٢٠٢١، وأيضا معدل وفيات الأطفال دون ٥ سنوات من ٢٧ حالة لكل ١٠٠٠ مولود في ٢٠١٤ الى ٢٨ حالة في ٢٠٢١ ، كما أن الحالة التغذوية هي المحدد الاساسى في الحفاظ على صحة السكان وهو الذى يبينه الجدول رقم (٦) من خلال تناول ابرز مؤشرات الامن الغذائي[٢٦]المتاحة في مصر والذى أتضح منه خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠ أن مؤشرات الأمن الغذائي في مصر خلال تلك الفترة تشير الى عدم تحسن نسبة عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية، حيث

[٢٥] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، سنوات مختلفة

[٢٦] قدمت منظمة الصحة العالمية تعريفاً للأمن الغذائي على انه " الوضع الذي يحدث عندما يتمكن جميع البشر في كل الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن، يمكنهم من الحصول على حياة صحية فعالة"

تلاحظ زيادة نسبة نقص التغذية من ٤,٤ % إلى ٤,٥%، كما أن أعداد نقص التغذية شهدت نمو من ٤.٣ مليون شخص الى٥.٤ مليون شخص خلال ذات الفترة ، كما تبين أيضا إنخفاض متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية بالكالوري خلالها من (٣٣٢٢) ك/للفرد/اليوم) إلى (٣٢٦٧ ك/للفرد/اليوم) ، كما شهد متوسط نصيب الفرد من البروتين انخفاض من (١٠٢.٧) جم/الفرد/يوم) إلى (٩٧) جم/الفرد/يوم) كما انخفضت نسبة البروتين من المصادر الحيوانية إلى إجمالي البروتين من ٢٥ الى ٢٤.٧ وهو ما يؤكد أن حالة الأمن الغذائي تعتبر مثيرة للقلق وتؤثر على إنخفاض الاستهلاك الغذائي للاسرة الفقيرة.

جدول رقم (٦)

تطور أبرز مؤشرات الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

المؤشرات	٢٠١٠-٢٠١٢	٢٠١٨-٢٠٢٠
نسبة ناقصي التغذية إلى إجمالي السكان	٥.١٠	٥.٤٠
عدد ناقصى التغذية	٤.٣٠	٥.٤٠
متوسط نصيب الفرد من البروتين (جم/الفرد/يوم)	١٠٢.٧٠	٩٧.٠
نسبة البروتين من المصادر الحيوانية إلى إجمالي البروتين	٢٥.٠	٢٤.٧٠
متوسط السعرات الحرارية بالكالوري للفرد يوميا	٣٣٢٢	٣٢٦٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإحصائيFAOSTAT .

،كما بلغت نسبة الانيميا للأطفال في مصر في عام ٢٠٢١ من السنة الأولى الى السنة السادسة (٦٧.٣٪،٦٠.٨٪،٥٠.١٪، ٤٣.٨٪،٣٧.٣٪، ٢٩.٧٪) على التوالي مما يهدد القدرات الجسمانية للفقراء [٢٧].

يتضح من التحليل السابق أن العوامل الديمواغرفية للسكان والتى منها كبر حجم الأسرة والموقع الجغرافى لها وارتفاع معدل الإعالة وإنخفاض المستوى التعليمى وتدنى المستوى الصحى يؤدى إلى ارتفاع مستوى الأعباء الملقاه على الأسرة وبالتالى ارتفاع مستوى الفقر.

[٢٧] المسح الصحى للاسرة المصرية، مرجع سبق ذكره ،ص٣٠

رابعاً –عوامل اقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية لها دور كبير في زيادة أو تقليل ظاهرة الفقر، وبالنظر الى الاقتصاد المصرى فقد شهد خلال الفترة من ٢٠٠٥–٢٠٢٠ العديد من الازمات منها وباء انفلونزا الطيور في عام ٢٠٠٦، والازمة المالية العالمية من عام ٢٠٠٧–٢٠٠٩، وثورتى يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٦ وأزمة جائحة كورونا عام ٢٠١٩، كل ذلك كان له تاثير سلباً على الاقتصاد المصرى[٢٨] مما أدى الى قيام الحكومة المصرية ببرنامج إصلاح اقتصادى بقرض بقيمة ١٢ مليار دولار ممول من صندوق النقد الدولى (من نوفمبر ٢٠١٦ ولمدة ثلاث سنوات) وقيامه ببعض الإجراءات والتي منها تحرير سعر الصرف ، وضبط أسعار المواد البترولية ، وتوسيع القاعدة الضريبية وغيرها من الإجراءات[٢٩] ، وفيما يلى سوف يتم تناول تاثير العوامل الاقتصادية على الفقر في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥–٢٠٢٠ على النحو التالى :

١– عجز الموازنة العامة للدولة وحجم الدين العام (المحلى/ الخارجي) :

عجز الموازنة العامة للدولة يعبر عن الاختلال الداخلى وينتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية الذى بدورها تؤثر على الفقر، حيث أنه بتحليل تطور عجز الموازنة العامة للدولة وفقا للجدول رقم (٧) فقد تبين زيادة قيمة العجز الكلى من ٥٠ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٤٦٣ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٤١٣ مليار جنيه ،وقد أخذت نسبة العجز الكلى من الناتج المحلى الإجمالى تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة حيث بلغت في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ نسبة ٧.٤٪ ، والزيادة المستمرة في قيمة العجز الكلى ترجع الى أن معدل نمو الإيرادات أقل من معدل نمو المصروفات بالاضافة الى ارتفاع حجم الدين العام (المحلى / الخارجى) من ٦٤٠.٥ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٦٢٩٥ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٥٦٥٤.٥ مليار جنيه حيث وصل نسبة الدين العام (المحلى /الخارجى) للناتج المحلى الاجمالى فى هذه السنة الى ٨٠.٩ % وهذه النسبة قد تجاوزات الحدود الامنه المتعارف عليها وهى ٦٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى[٣٠] وهو ما ادى الى زيادة اعباء خدمة الدين المحلى والخارجى من

[٢٨] هبه الليثى واخرين، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢.

[٢٩] وزارة المالية،"تقرير الأداء الاقتصادى والمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨، ص٤.

[٣٠] وفقا للمعيار المستمد من معاهدة ماستريخت للسوق الاوربية الموحدة وهى من اهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة فى قياس مدى سلامة مستوى الدين العام وبالتالى فى مدى الرشد فى ادارة الدين العام .

٦١.٣ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٧٧٥.٦ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٧١٤.٣ مليار جنيه، وهو ما يعنى أن العجز الكلى يغلب عليه طابع التزايد وبالتالي فهو عجزاً هيكلياً وليس دورويا لأنه مستمر في التزايد بالرغم من أن معدلات النمو مرتفعة، وحتى عندما حاولت الدولة زيادة الضرائب خلال تلك الفترة بزيادة تقدر بحوالى ٨٦٦.٩ مليار جنيه أدى ذلك الى ارتفاع مستويات أسعار السلع الأساسية والتي تمس الفئات الفقيرة والتاثير بصورة مباشرة على مستويات تدهور مستوي معيشة الفقراء خاصة اذا علمنا أن الأنفاق على الطعام والشراب يمثل أعلى نسبة من الانفاق السنوي للأسرة حيث إنخفض إلى ٣٥٪ عام ٢٠١٨ بعد أن كان ٤٤.٥٪ عام ٢٠٠٥ نتيجة أنخفاض دخولهم الحقيقية، وبالتالي زيادة معدلات الفقر وهو ما يعنى أن الفقراء سوف ينتهى بهم الحال الى الحرمان وهو ما يؤدى الى وجود ضغوط على الموازنة العامة للدولة نتيجة مطالبة فئات عديدة بزيادة الانفاق الاجتماعى لسد احتياجات الفقراء وهو ما يؤدى الى حلقة مفرغة نتيجة أن زيادة عجز الموازنة يؤدى الى زيادة الفقراء، كما أن الفقر يؤدى الى زيادة عجز الموازنة من خلال زيادة الانفاق الاجتماعى وهو ما يوضحه الشكل رقم (٦):

شكل رقم (٦)

أثر عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام على الفقر

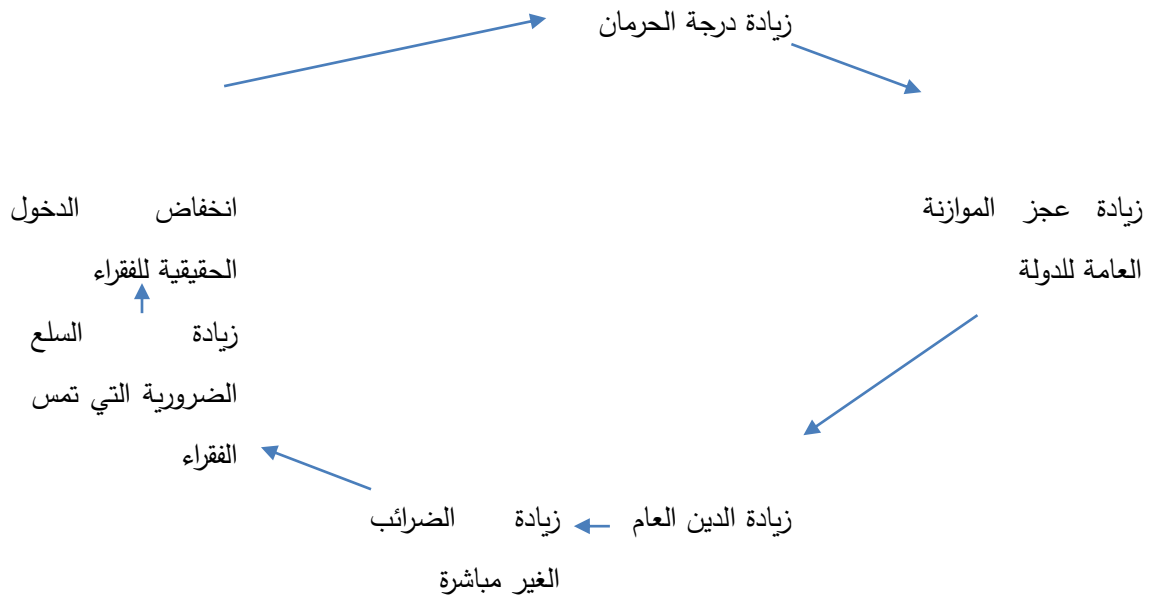

المصدر :من إعداد الباحث

٢- تحرير سعر الصرف ومعدل التضخم :

يعتبر إنخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار خلال الفترة من٢٠٠٥-٢٠١٨ لها تاثير مباشر على المواطن البسيط من ناحية ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة لكون مصر دولة مستوردة للغذاء وخاصة القمح[٣١] حيث أن تحرير سعر الصرف قد أدى الى التضخم والذى يعد من الظواهر الذى تزيد من حدة الفقر والجدول التالى يبين ذلك:

الجدول رقم (٧)

تطور سعر الصرف ومعدل التضخم ونسبة إنفاق السنوي للأسرة على الطعام والشراب ونصيب الفرد من الاستهلاك في مصر ونسبة الاكتفاء الذاتي [٣٢] من السلع خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٨)

بيان	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٧	٢٠١٨
سعر الصرف بالجنيه مقابل الدولار	٥.٧	٥.٩	١٧.٧	١٧.٧٨
معدل التضخم (%)	٤.٨	١١.١	٢٩.٥	١٤.٤
نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب(%)	٦٨.٩٪	٥١.٣٪	٥٦.٥٠	٤٥.٦٠
نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضروات(%)	١٠٣.٨٪	١٠٣.٢٪	١٠٥.٦٪	١٠٣.٣٪
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم(%)	٧٦.٢٠٪	٨١.٤٠٪	٦٨.٨٠٪	٦٩.٣٠٪
الإنفاق على الطعام والشراب	٤٤.٥٪	٣٩.٩٪	٣٥٪	
نصيب استهلاك الفرد من الحبوب لكل وحدة (كجم/سنة)	٢٨٩.٥	٢٥٣	٢٢٩.٢	٢١٦.٢
نصيب استهلاك الفرد من الخضروات لكل وحدة (كجم/سنة)	١٤٨.٤	١٢٢.٤	٧٢.٣	٦٩.٢
نصيب استهلاك الفرد من اللحوم لكل وحدة (كجم/سنة)	٢٠.٩	٩.٨	٨.٧	١٠.٢

المصدر: سعر الصرف (البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم) ، معدل التضخم و الإنفاق على الطعام والشراب (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سنوات مختلفة)، نسبة الاكتفاء الذاتي (بيانات الميزان الغذائي موقع منظمة الأغذية والزراعة)، متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى) .

[٣١] مرصد الغذاء المصرى، "نظام لرصد متابعة حالة الغذاء في مصر"، مجلس الوزراء، مركز معلومات ودعم اتخذ القرار بالتعاون مع منظمة الغذاء العالمى، إصداره ربع سنوية،رقم (١١)، يناير-مارس٢٠١٣،ص٦.

[٣٢] نسبةالاكتفاء الذاتي: تعبر عن درجة إمكانية بلد ما على إشباع احتياجات مواطنية من إنتاجه الوطني الخاص به، وهو يعطي انطباعا أكثر واقعية عن حالة الغذاء على المستوي الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلبات الاستهلاكي.

يتضح من الجدول رقم (٧) أن سعر الصرف بالجنيه المصرى مقابل الدولار قد زاد من عام ٢٠٠٥-٢٠١٨ من ٥.٧ جنيه الى ١٧.٧ جنيه بزيادة قدرها ١٢ جنيه ونسبة زيادة قدرها ٢١٠.٥٪ وهذه الزيادة نتيجة قيام الحكومة المصرية بتحرير سعر الصرف ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى[٣٣] مما أدى الى زيادة معدل التضخم خلال تلك الفترة من ٤.٨٪ الى ١٤.٤٪ بزيادة قدرها ٩.٦٪ وهو ما أدى الى زيادة أسعار السلع الغذائية (وهو ما يتوافق مع تقرير البنك الدولى الصادر بعنوان " أمن غذائى "عام ٢٠٢٣ والذى كشف أن مصر أكثر الدول عالمياً تاثراً بموجة التضخم فى ارتفاع أسعار السلع الغذائية)، مما كان له أثر على ارتفاع مستويات أسعار السلع الأساسية والتاثير بصورة مباشرة على مستويات تدهور مستوي معيشة الفقراء خاصة اذا علمنا أن الأنفاق على الطعام والشراب يمثل أعلى نسبة من الانفاق السنوي للأسرة حيث إنخفض إلى ٣٥٪ عام ٢٠١٨ بعد أن كان ٤٤.٥٪ عام ٢٠٠٥ مما كان له أثر فى إنخفاض نصيب الفرد من استهلاك السلع الغذائية، حيث انخفضت نسبة الاستهلاك من الحبوب التي تضم كل من القمح والشعير والذرة الشامي والرفيعة والأرز من ٢٨٩.٥ (كجم/ سنة) في عام ٢٠٠٥ إلى ٢١٦.٢ (كجم / سنة) في عام ٢٠١٨، وهذا الإنخفاض ياتى مع زيادة الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية، نتيجة عدم قدره الإنتاج المحلى على سد الاستهلاك المطلوب مما يعنى وجود فجوة غذائية للعديد من السلع الأساسية، حيث نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب قد بلغ نحو ٤٥.٦٪ في عام ٢٠١٨ بعد أن كان ٦٨.٩٪ في عام ٢٠٠٥، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضروات بلغت نحو ١٠٣.٣٪ عام ٢٠١٨ بعد أن كانت ١٠٣.٨٪ في عام ٢٠٠٥، وكذلك نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم قد بلغت نحو ٦٩.٣٠٪ في عام ٢٠١٨ بعد أن كانت ٧٦.٢٠٪ في عام ٢٠٠٥ وبسبب ذلك أصبحت مصر تعتمد على الورادات في سد الفجوة الغذائية الموجودة مما كان له أثر سلبى على الميزان التجارى الزراعى وهو ما يوضحه الجدول رقم (٨):

[٣٣] من أهم إجراءات برنامج الإصلاح الأقتصادى هو تحريرسعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار في نهاية عام ٢٠١٦ بالإضافة الى زيادات متتالية لأسعار الوقود والكهرباء والمياه .

الجدول رقم (٨) الميزان التجارى الزراعى

خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٠

السنوات	قيمة الصادرات الزراعية	قيمة الورادات الزراعية	عجز الميزان التجارى الزراعى
٢٠٠٥	٦.٢٠	١٣.٦٧	٧.٤٧-
٢٠١٠	١٧.٥٠	٢٦.٣٥	٨.٨٥-
٢٠١٥	٢٠.٥٠	٣٠.٣٨	٩.٨٨-
٢٠٢٠	٤٧.١٠	٧٢.١٦	٢٥.٠٦-

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرت إحصاءات التجارة الخارجية، اعداد متفرقة خلال الفترة.

يتضح من الجدول رقم (٨) أن قيمة الورادات الزراعية أكبر من الصادرات الزراعية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٠ مما أدى الى عجز في الميزان التجارى الزراعى من (٧.٤٧) عام ٢٠٠٥ الى (٢٥.٠٦) عام ٢٠٢٠ مما يدل على عدم قدرة القطاع الزراعى على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وإنخفاض الإنتاج الزراعى على سد الاحتياجات المطلوبة من الغذاء وبالتالي قيام الدولة باستيراد هذه الاحتياجات لسد هذه الفجوة الغذائية .

٣- الناتج المحلى الإجمالى :

الناتج المحلى الإجمالى هو عبارة عن القيمة النهائية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة)، ويعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة[٣٤]، ويشمل جميع قطاعات الأقتصاد، وغالباً ما يعتبر متوسط الناتج المحلى الإجمالى للفرد مؤشراً لمستوى معيشته، ومن ثم يعد مؤشراً للنمو الاقتصادى حيث أن زيادة معدل النمو الاقتصادى وبالتالي ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى يؤدى الى زيادة نصيب الفرد من هذا الناتج وإعادة توزيع الدخل القومى مما يؤدى الى تقليل الفقر، وبالتطبيق على مصر وفقا لبيانات الجدول رقم (٩) فقد تبين من (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) أنه على الرغم من وصول متوسط معدل النمو في الناتج المحلى الاجمالى الى ٦.١٪ خلال الفترة من (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠)، الإ ان ذلك المعدل إنخفض خلال الفترة حيث بلغ متوسط ذلك المعدل ٤.٥٪ مقارنه بما كانت عليه خلال الفترة من (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠) .

[٣٤] صنوق النقد العربى،" مفاهيم اقتصادية أساسية الناتج المحلى الإجمالى، العدد ١٩، ٢٠٢١،ص٧.

جدول رقم (٩) قيمة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

العام	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية بالدولار	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى %	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى %
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٣٣٢	٤.٨	٦.٨
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٥٨٦	٥.٠	٧.١
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٩٤٢	٥.١	٧.٢
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٢١٢	٢.٦	٤.٧
٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٥١٠	٣.٠	٥.١
المتوسط	١٩١٦.٤٠	٤.١٠	٦.١٨
٢٠١٠/٢٠١١	٢٦٤٦	-٠.٥	١.٨
٢٠١١/٢٠١٢	٣٠٥٩	-٠.١	٢.٢
٢٠١٢/٢٠١٣	٣٠٨٩	-٠.٢	٢.١
٢٠١٣/٢٠١٤	٣١٩٧	٠.٥	٢.٢
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٣٧٠	٢.١	٤.٣
المتوسط	٣٠٧٢.٢٠	٠.٣٦	٢.٥٢
٢٠١٥/٢٠١٦	٣٣٣٢	٢.٢	٤.٣
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٣١٦	٢.١	٤.٢
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٤٠٧	٣.٣	٥.٣
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٨٧٠	٣.٧	٥.٥
٢٠١٩/٢٠٢٠	٣٣٩٩	١.٨	٣.٥
المتوسط	٢٨٦٤.٨٠	٢.٦٢	٤.٥٦

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى (http://data,world Bank .org/ indicator)

كما اتضح من ذات الجدول إنخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فبعد أن كان ٤.٨٪ خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إنخفض الى ١.٨٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وقد وصل إلى قيم سالبة خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٣) ، كما أنه بمتابعة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فقد تبين أنه إنخفض من ٤.١٪ خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٠) الى ٠.٣٦٪ خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٥) ثم ارتفع الى ٢.٦٪ خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠) ، وهو ما يؤكد تدهور وضع الفقراء اذا ما نظرنا الى سوء توزيع الدخل في مصر، والتي تكون في غير صالح الفقراء ويمكن توضيح ذلك من خلال (ارتفاع نسبة الفئة التي تمثل(أعلى ١٠٪ من الدخل) الى نسبة الفئة التي تمثل (أقل ١٠٪ من الدخل) من ١.٦٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ٦.١٪ فى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ [٣٥] وهو ما يعنى أن النصيب الذى تحصل عليه الفئات الأعلى دخلا (أعلى ١٠٪ دخلاً من السكان) قد زاد خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمقدار ٣.٨ مرة عن نصيب الفئات الأقل دخلا، وعلاوة على ذلك نجد ارتفاع معامل جينى[٣٦] في الريف من ٠.٢٢ الى ٠.٢٥ خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٠، بينما كان في الحضر خلال تلك الفترة من ٠.٣٤ الى ٠.٣٣ وهو ما يعد مؤشراً على تراجع العدالة في توزيع الدخل في مصر واتجاه الدخل الى الفئات الأكثر دخلاً.

٤- البطالة :

يرتبط مصطلح البطالة بقدرة الفرد على ممارسة العمل ويعرف الفرد العاطل وفق منظمة العمل الدولية " بأنه هو الشخص الذى لديه القدرة على القيام بالعمل ويرغب به ويسعى لإيجاده ويقبل به مهما كان مستوى الأجر ولكنه لا يجده"[٣٧]، وعالمياً توجد أعلى نسبة للفقر بين العمالة بدون أجر(٢٢٪)، ثم العمالة الحرة، والأشخاص الذين خرجوا من قوة العمل (١٢٪ لكل منهما)، ولا غرابة في أن هناك ارتباطاً قوياً بين القدرة على كسب الدخل(وفقا للوضع الوظيفى) وحالة الفقر والنوع الاجتماعى. وعند تصنيف هذه البيانات حسب نوع الجنس يتضح أن هناك بالكاد أعداداً متساوية من الرجال والنساء بين الفقراء العاطلين

[٣٥] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، سنوات مختلفة.

[٣٦] نفس المصدر السابق مباشرة.

[٣٧] رالف هوسمانز وآخرون ، "مسوح السكان الناشطين اقتصاديا والبطالة والعمالة الناقصة"، مكتب العمل الدولى واللجنة االقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا) الاسكو، عمان، ١٩٩٦،ص٩٧.

عن العمل. ويفوق عدد الرجال عدد النساء بين الفقراء من أصحاب العمل الحر. إلا أن النساء يشكلن معظم الفقراء من العاملين بدون أجر أو الذين خرجوا من قوة العمل [٣٨]، وفى مصر نجد أن مشاكل البطالة والفقر تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية. كما أن الأستقرار في العمل والتفاوت الإقليمي والفئة العمرية والحالة التعليمية أمر بالغ الأهمية في هذا السياق، حيث أنه بمتابعة تطور معدل البطالة خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٩ من خلال الشكل رقم (١/٩) فقد تبين ما يلى :

شكل رقم (٧)

معدل البطالة في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٩)

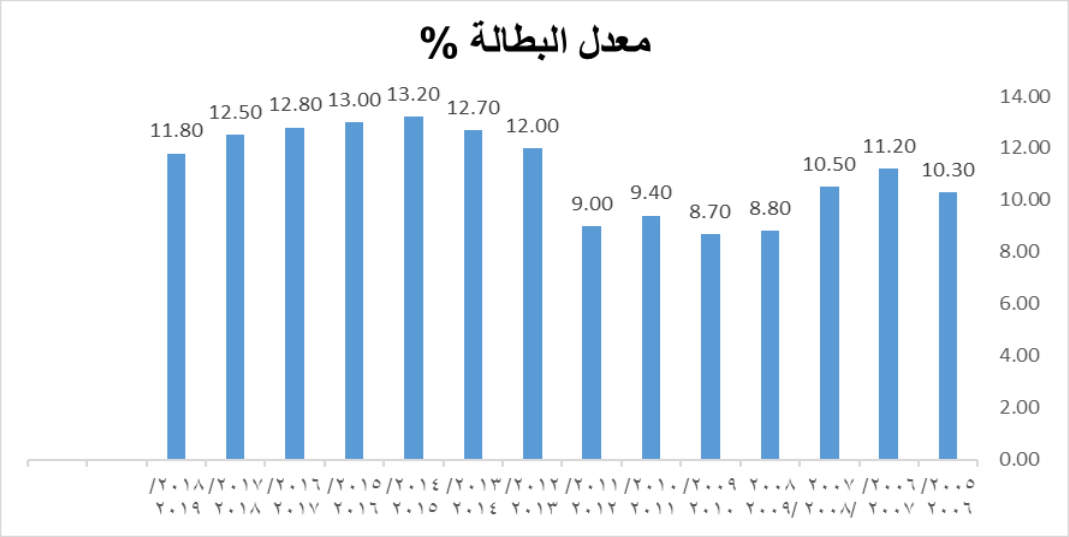

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق سنوات مختلفة.

بلغ معدل البطالة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نسبة ١٠.٣٠٪ زادت الى ١٢٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها البلد وما صاحبها من تدهور أقتصادى أدى الى ضعف الاستثمارات والتاثير على كل القطاعات الاقتصادية داخل البلد، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ١٢.٨٪، ١٢.٥٪ في عامي ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨ على الرغم من زيادة معدل النمو الاقتصادى في ذات العامين، الا أن هذا النمو كان منخفض التشغيل لعدم إنعكاسه على أسواق العمل بصورة مماثلة وأخيراً وصلت هذه النسبة الى ١١.٨٠٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩ أي أنها زادت خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٨/٢٠١٩ بنسبة ١.٥٪ وترجع هذه الزيادة الى زيادة معدل المواليد في الوقت التي أتجهت فيه أعداد الوفيات الى

[٣٨] مجموعة البنك الدولى، تقرير"الفقر والرخاء المشترك، حل معضلة الفقر"، الفصل الخامس،٢٠١٨.

الإنخفاض مما أدى الى زيادة حجم ومعدل النمو السكانى مما يزيد من حدة البطالة نتيجة لوجود فئات فقيرة تبحث عن العمل ولا تجده وهنا يجب على الحكومة المصرية توفير فرص عمل مناسبة، والشكل رقم (٨) يبين إجمالي قوة العمل وعدد المتعطلين عن العمل خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٢٠ في مصر :

شكل رقم (٨)

عدد المتعطلين عن العمل واجمالى قوة العمل بالمليون

خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٢٠

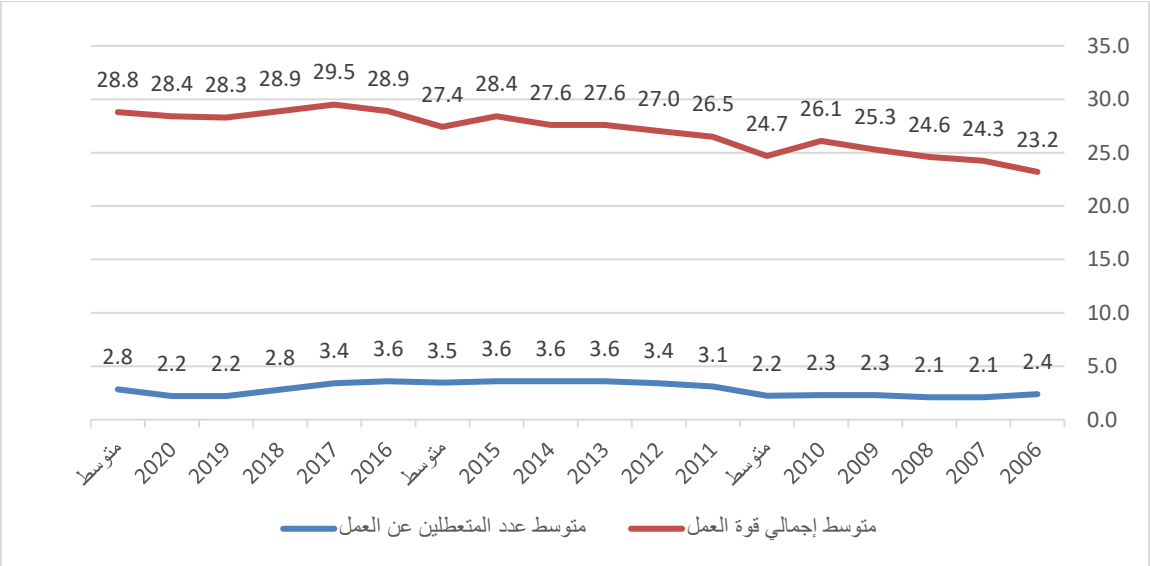

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق سنوات مختلفة.

يتضح من الشكل رقم (٨) أن متوسط قوة العمل تتزايد خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠٢٠) حيث بلغ المتوسط خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٠) نحو٢٤.٧ مليون ارتفع المتوسط الى ٢٨.٨ مليون خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠) وفى نفس الفترات زاد متوسط عدد المتعطلين عن العمل خلال هذه الفترة من ٢.٢ مليون خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٠) الى ٢.٨ مليون خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠) وهذا يوضح أن الخطط التشغيلية التي تقوم بها الدولة تحتاج الى مراجعة، وأن القطاع الخاص غير قادر في الوقت الحالي على استيعاب هذه العمالة العاطلة عن العمل ، كما أن ٢٩.٦٪ من إجمالي الفقراء داخل قوة العمل والتي تشمل المشتغلين والمتعطلين أما باقى الأفراد بنسبة ٧٠.٤٪ فيعدوا أما خارج قوة العمل أو خارج القوى البشرية[٣٩] كما يرتبط الفقر بالاستقرار بالعمل حيث أنه وفقا لبيانات الجهاز المركزى

[٣٩] خصائص الأسرة الفقيرة،" مرجع سبق ذكره ، ص١٧ .

للتعبئة العامة والاحصاء عام ٢٠١٧/٢٠١٨ فقد بلغ نسبة الفقراء الذين يعملون عمل دائم ٦٢.٤٪ يليهم كل من المشتغلين بشكل متقطع بنسبة ٢٨.٤٪ ثم المشتغلين بشكل مؤقت بنسبة ٧.٧٪ [٤٠] .

وتوجد العديد من الخصائص تتصف بها معدلات البطالة في مصر :

أ : معدلات البطالة و التوزيع الجغرافى :

يتبين من الشكل رقم (٩) أن أعلى معدلات بطالة في المحافظات الحضرية والتي تبلغ ١٥٪ ويرجع ذلك الى الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر بحثاً عن فرص عمل أفضل ودخل أعلى، يليها حضر الوجة البحرى حيث تبلغ ١٤.٢٪ ثم حضر الوجه القبلى والذى يبلغ ١٤.١٪.

الشكل رقم (٩) معدلات البطالة وفقا للاقاليم الجغرافية

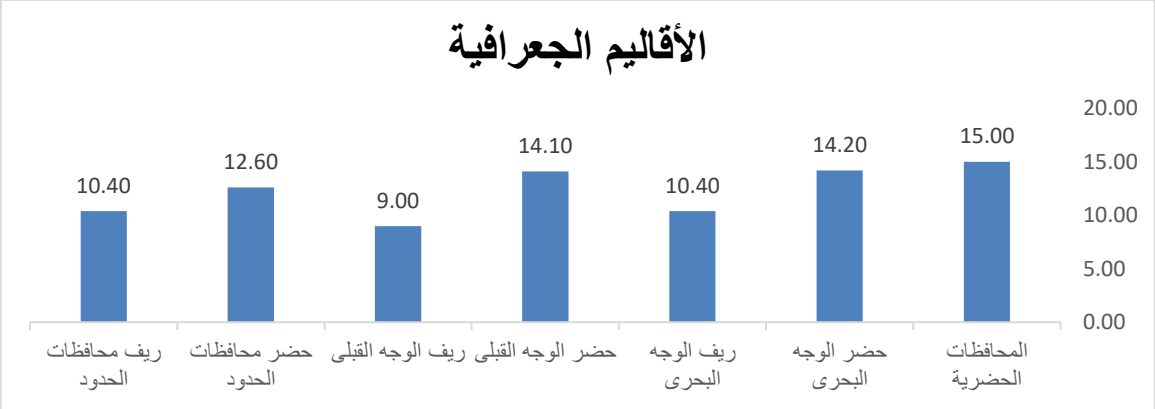

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

ب : معدلات البطالة وفقا للفئة العمرية:

مشكلة البطالة في مصر هي في الأساس بطالة شباب[٤١] ،حيث أن بملاحظة نسبة المشتغلين من الشباب في الفئة العمرية من ١٥الى ٢٤ سنة خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٩ وفقا للشكل رقم (١٠) فقد تبين إنخفاض معدل التشغيل السنوى[٤٢] من ٤٣.٦٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٣٨.٩٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك يوضح حجم المشكلة الذى يعانى منها الشباب في سبيل الحصول على فرص عمل، هذا بالإضافة الى أن نسبة ٢٦.٤٪ من هذه الفئة من الفقراء[٤٣] . ، مما يستوجب قيام الدولة بإيجاد آليات لاستيعاب هذه الفئة في سوق العمل من خلال تدريبهم وتاهيلهم وتوفير مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر مع ملاحظة

[٤٠] نفس المصدر السابق مباشرة،ص٢١.

[٤١] مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار،" أفاق اقتصادية معاصرة – سوق العمل، العدد (٥)، أبريل ٢٠٢١، ص٨.

[٤٢] نسبة المشتغلين من الشباب في الفئة العمرية من ١٥الى ٢٤ سنة.

[٤٣] خصائص الأسرة الفقيرة،" مرجع سبق ذكره ، ص٩

أنه وفقا لبيانات البنك الدولى فإن نسبة العمال الفقراء الذين يعيشون دون ١.٩٠ دولار لعام ٢٠١٩ في مصر يبلغ ٣.٥٪ من حجم المشتغلين[٤٤].

الشكل رقم (١٠) معدل التشغيل السنوي

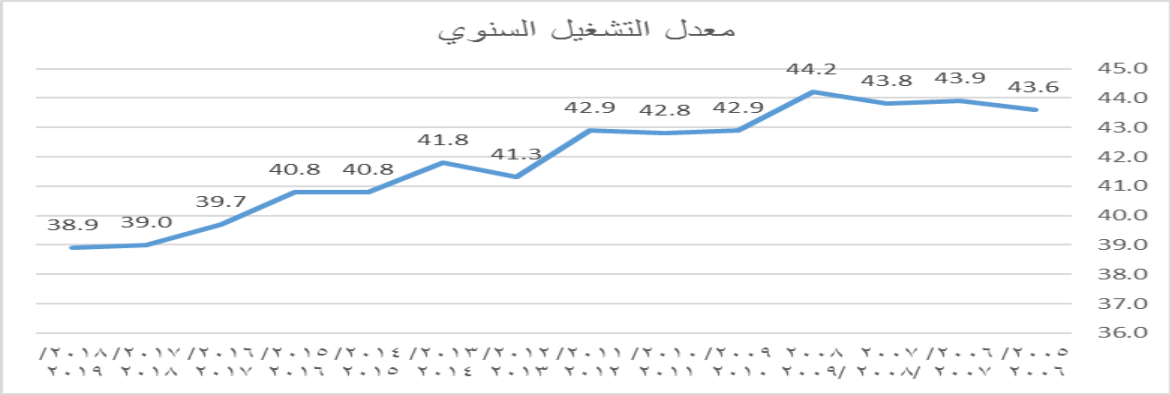

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

ث : معدلات البطالة وفقا لحالة التعليمية .

يتبين من الشكل رقم (١١) أن معدل البطالة بين الحاصلين على مؤهل جامعى ومؤهل فوق الجامعى يصل الى ٢٠.٨٪، يليها الحاصلين على مؤهل متوسط فنى ثم الحاصلين على مؤهل متوسط وأقل من الجامعى، وذلك راجع الى أن

النظام الحالي للتعليم في مصر يفتقر إلى المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل .

الشكل رقم (١١) معدل البطالة حسب الحالة التعليمية

في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

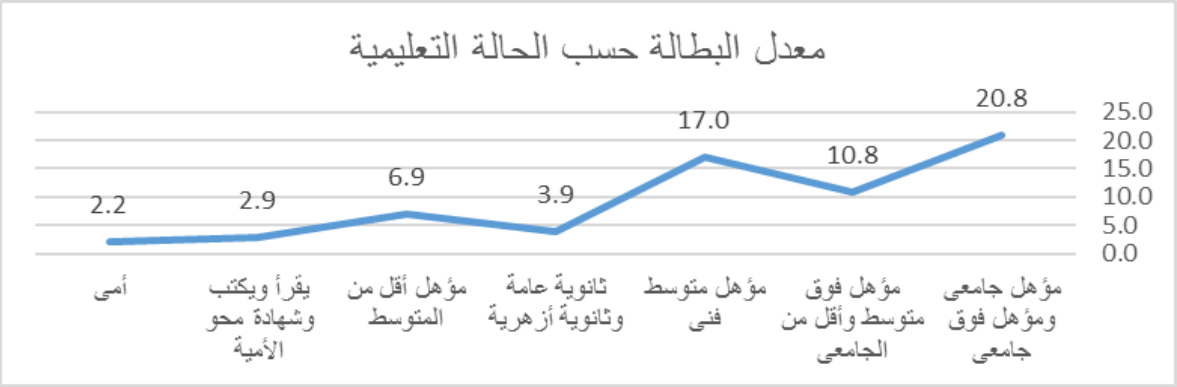

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٨/٢٠١٩ .

[44] https://data.arabdevelopmentportal.com/topics/Poverty-11/International/Annual

خامساً : النتائج والتوصيات :

النتائج

١- التاكد من صحة الفرض القائل أن هناك علاقة بين العوامل الديموغرافية للسكان وارتفاع مستوى الفقر فى مصر على النحو التالى .

أ- وجود علاقة طردية بين زيادة حجم الأسرة و الفقر حيث بلغت نسبة الفقر ٧.٥٪ للأفراد الذين يعيشون في الأسر التي عدد أفرادها أقل من أربعة أفراد وقد ارتفعت إلى ٦٦.٨٪ للأفراد الذين يعيشون في أسر التى عدد أفرادها من ثمانية إلى تسعة، لتصل الى ٨٠.٦٪ للأفراد الذين يعيشون في الأسر التي يصل عدد أفرادها إلى أكثر من تسعة أفراد ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإعالة لهذه الأسر حيث بلغت نسبة ٦٠.٨٪ لعام ٢٠٢٠، وهو ما يعبر عن تدهور في مستوى معيشة الفقراء في مصر نتيجة لأن الشريحة السكانية غير العاملة والمعالة (أقل من ١٥ سنة وفوق سن ٦٥ سنة) أكبر من الشريحة السكانية العاملة أى أن أعداد المعالين أكبر من أعداد قوة العمل وبالتالي زيادة الأعباء التي تتحملها الفئات المنتجة في المجتمع .

ب- ارتفاع نسبة الفقر فى المناطق الريفية عن المناطق الحضرية حيث بلغت ظاهرة الفقر فى المناطق الريفية ٣٤.٨٪ بينما بلغت فى المناطق الحضرية ٢٣٪ عام ٢٠٢٠.

ث-وجود علاقة عكسية بين الفقر ومستوى التعليم حيث تبين ارتفاع نسبة الفقر كلما أنخفض المستوى التعليمى حيث بلغت نسبة الفقر ٣٥.٦٪ للافراد الأميين تقريباً ثلث الفقراء أميين، تتزايد لتصل الى نسبة ٣٥.٨٪ للافراد التي تقرأ وتكتب، ثم الـى نسبة ٣٣٪ للافراد الحاصلين على التعليم الأساسى،٢٦.٤٪ للافراد الحاصلين على تعليم ثانوى فنى وأخيراً تصل الى ٩.٤٪ للافراد الحاصلين على شهادة جامعية فأعلى.

ج- إنخفاض الدخل النقدى للاسرة الفقيرة لزيادة عدد أفراد الأسرة أدى إلى إنخفاض الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية حيث بلغ نسبة ١٠.٣٪ للاسرة المكونة من ٣-٤ أفراد في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل نسبة ١٠.٧٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٨ .

٢- التاكد من صحة الفرض القائل أن هناك علاقة بين العوامل الأقتصادية وارتفاع مستوى الفقر فى مصر على النحو التالى :

أ- وجود حلقة مفرغة بين الفقر وعجز الموازنة العامة للدولة حيث أن زيادة عجز الموازنة يؤدى الى زيادة أعباء خدمة الدين العام المحلى والخارجى مما يؤدى إلى زيادة الضرائب الغير المباشرة وبالتالى زيادة أسعار السلع الضرورية والتى تمس الفقراء وإنخفاض دخولهم الحقيقية وبالتالى زيادة درجة الحرمان لهم مما يؤدى إلى زيادة الإنفاق الأجتماعى فى الموازنة العامة للدولة .

ب- وجود علاقة طردية بين زيادة سعر الصرف ومعدل التضخم ونسبة الفقر حيث حيث أن تحرير سعر الصرف أدى إلى زيادة معدل التضخم مما أدى إلى زيادة أسعار السلع الأساسية والتاثير بصورة مباشرة على مستويات تدهور مستوي معيشة الفقراء .

ث -إنخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى أدى إلى تدهور وضع الفقراء اذا ما نظرنا الى سوء توزيع الدخل في مصر، والتي تكون في غير صالح الفقراء خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث تبين أن النصيب الذى تحصل عليه الفئات الأعلى دخلا (أعلى ١٠٪ دخلاً من السكان) قد زاد خلال تلك الفترة بمقدار ٣.٨ مرة عن نصيب الفئات الأقل دخلا، وعلاوة على ذلك نجد ارتفاع معامل جينى في الريف من ٠.٢٢ الى ٠.٢٥ خلال ذات الفترة ، بينما كان في الحضر من ٠.٣٤ الى ٠.٣٣ وهو ما يعد مؤشراً على تراجع العدالة في توزيع الدخل في مصر واتجاه الدخل الى الفئات الأكثر دخلاً.

ج- زيادة حجم ومعدل النمو السكانى أدى إلى زيادة حدة البطالة نتيجة لوجود فئات فقيرة تبحث عن العمل ولا تجده، مما أدى إلى زيادة عدد المتعطلين عن العمل .

التوصيات :

١- التعليم هو المفتاح الرئيسى لمكافحة الفقر لذلك لابد من التوسع فى فصول محو الأمية مع التركيز على رب الأسرة .

٢- العمل على إدماج الفقراء فى سوق العمل من خلال ربط الدعم النقدى المقدم لهم بالمشاركة في العمل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعانى منها مصر.

٣- زيادة مخصصات الإنفاق الحكومى على التعليم والصحة مع تحقيق كفاءة وعدالة فى هذا الإنفاق من خلال تطبيق موازنة البرامج والإداء وفقا لما نصت عليه المادة الثانية من قانون المالية العامة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ وذلك لربط الأعتمادات المخصصة بالنتائج المراد تحقيقها ، مع إعداد

إطار موازنى متوسط المدى لمدة ثلاث سنوات على مستوى البرامج مما سيؤدى إلى ربط المدخلات لقطاعى الصحة والتعليم بالمخرجات للارتقاء بجودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

٤- تدريب الخريجين لمواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل .

٥- منح حوافز للسيدات الملتزمات باشتراطات تنظيم الأسرة.

٦- تحقيق الأمن الغذائي من خلال الحد من الفجوة الغذائية؛ وذلك بزيادة الإنتاجية الفدانية للمحاصيل الزراعية الغذائية

سادساً : المراجع :

المراجع باللغة العربية :

١- البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية، من عام ٢٠١٠-٢٠٢١.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، سنوات مختلفة.

٤- خصائص رؤساء الأسرة الفقيرة في مصر،"الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع رقم ٧٢-١٣٠٠٧-٢٠١٤، أغسطس٢٠١٤.

٥- خصائص الأسرة الفقيرة،" دراسة تحليلية من واقع بيانات بحث الدخل والانفاق " الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو٢٠٢٠.

٦- رالف هوسمانز وآخرون ، "مسوح السكان الناشطين اقتصاديا والبطالة والعمالة الناقصة"، مكتب العمل الدولى واللجنة االقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا) الاسكو، عمان، ١٩٩٦.

٧- صندوق النقد العربى،" مفاهيم اقتصادية أساسية الناتج المحلى الإجمالى، العدد ١٩، ٢٠٢١.

٨- مجموعة البنك الدولى، تقرير"الفقر والرخاء المشترك، حل معضلة الفقر"، الفصل الخامس،٢٠١٨.

٩- مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار،" أفاق اقتصادية معاصرة – سوق العمل، العدد (٥)، أبريل ٢٠٢١.

١٠- مرصد الغذاء المصرى، "نظام لرصد متابعة حالة الغذاء في مصر"، مجلس الوزراء، مركز معلومات ودعم اتخذ القرار بالتعاون مع منظمة الغذاء العالمى، إصداره ربع سنوية،رقم (١١)، يناير-مارس٢٠١٣.

١١- هبه الليثى وأخرين، سياسات مكافحة الفقر في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

١٢- وزارة المالية،"تقرير الأداء الاقتصادى والمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.

المراجع باللغة الأجنبية

1– Biyase, M., and Zwane, T., An Empirical Analysis of the Determinants of poverty and household welfare in South Africa,Article in The Journal of Developing Areas · January 2018.

2-https://data.arabdevelopmentportal.com/topics/Poverty- 11/International/Annual,

3- public.knoema.com/kxllrj/poverty-and-inequity-database.

4- – Sikander, M.U. and M. Ahmed, 2008. “Household Determinants of Poverty in Punjab: A Logistic Regression Analysis of MICS (2003-04) Data Set”. In 8th Global Conference on Business and Economics.

5- Wagstaff A(2002) ,. Poverty and health sector inequalities. Bulletin of the World Health Organization.

6- World Bank Institute " INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS , August 2005.

7- World Bank database (http://data,world Bank .org/ indicator) .